متوسط السيولة اليومي 17 مليون دينار

البورصة تودّع 2018 بـ 1,8 مليار دينار مكاسب سوقية

شريف حمدي

شهدت جلسة تعاملات أمس بالبورصة الكويتية إسدال الستار على تعاملات عام 2018، محققة 1,8 مليار دينار مكاسب لتصل القيمة الرأسمالية للبورصة 29,013 مليار دينار ارتفاعا من 27,243 مليارا في نهاية عام 2017، وفقا لتقرير كامكو للاستثمار.

وبالنظر لمجمل الأرقام المحققة في نهاية العام الذي لملم أوراقه بالأمس، نجد ان 2018 كان عاما ايجابيا في مجمله، وذلك لعدة عوامل أبرزها ما يلي:

● شهدت البورصة الكويتية نشاطا لافتا أغلب فترات العام، وذلك على وقع تفعيل ترقيتها لمؤشر فوتسي للاسواق الناشئة على مرحلتين، الأولى في سبتمبر والثانية في ديسمبر الماضيين، وهو ما نتج عنه ضخ سيولة اجنبية تخطت مليار دولار.

● أسهمت عملية الترقية في نشاط كبير بأداء السوق خاصة في الفترة التي كانت تسبق مراحل الترقية، حيث كان المستثمر المحلي أيضا على موعد مع ضخ السيولة في أسهم يرى أنها ستحقق عوائد ايجابية.

● تحسن أسعار النفط الكويتي وتجاوزه مستوى 80 دولارا لأول مرة منذ 4 سنوات خلال 2018، كان له انعاكسات ايجابية علي مجمل اداء البورصة، علما أنه لأول مرة يخالف اداء البورصة حركة تراجع أسعار النفط الكويتي في السوق العالمي عندما بدأ في التراجع في اكتوبر الماضي، وذلك بسبب تفعيل الترقية لفوتسي، فضلا عن اعلان ستاندرد آند بورز سوق الكويت كسوق ناشئ في سبتمبر 2019.

● تحقيق البنوك والشركات الكويتية نموا بالأرباح حتى نهاية الأشهر الـ 9 من العام الحالي بلغ 9,5٪، مما يعزز قدرة الشركات على مواصلة توزيعات الأرباح بعد نهاية العام، وهو ما ساهم في الإقبال على اسهم البورصة خاصة المفصحة عن تحقيق نمو بالأرباح.

وعلى مستوى أداء المتغيرات المؤشرات خلال العام، كانت الحصيلة كالتالي:

- تراجعت أحجام السيولة التي ضخها على مدار العام بنسبة 30٪، إذ بلغت نحو 4 مليارات دينار بنهاية العام مقارنة مع نحو 5,7 مليارات دينار في 2017، ويرجع السبب في ذلك للطفرة الاستثنائية التي شهدتها البورصة في يناير 2017.
- بلغ متوسط السيولة اليومي 17 مليون دينار خلال عام 2018.
- ارتفع أداء مؤشر السوق العام بنهاية 2018، بنسبة 1,6٪ بعد ان حقق 79 نقطة مكاسب لينهي تعاملات العام عند 5079 نقطة.
- كما ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 5,3٪ بعد ان حقق 267 نقطة مكاسب ليصل إلى 5267 نقطة.
- تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 5,2٪ بخسارته 262 نقطة ليقفل عند 4738 نقطة.

علما أن جميع هذه المؤشرات بدأ العمل بها مع مطلع أبريل 2018 عوضا عن المؤشرات الثلاث السابقة وهي «الوزني» و«السعري» و«كويت 15» التي انتهى العمل بها مع جلسة 31 مارس الماضي، وكان انطلاق المؤشرات الجديدة بـ 5000 نقطة أساس.

- استحوذت أسهم 5 شركات على أكثر من 50٪ من إجمالي السيولة، إذ استحوذت هذه الأسهم على نحو ملياري دينار كما اشارت «الأنباء» في تقرير نشر الأحد الماضي، وهي أسهم «بيتك» و«الوطني» و«زين» و«اهلي متحد» و«اجيليتي».
- تراوحت نسب مكاسب أكثر 10 أسهم خلال العام ما بين 40 إلى 573٪ كما يظهر في الجدول المرفق، فيما تراوحت نسب خسائر اكثر 10 أسهم خلال العام ما بين 38 إلى 77٪.

29 مليار دينار القيمة الرأسمالية للبورصة بنهاية العام

5,3٪ مكاسب لمؤشر السوق الأول و1,6٪ لـ «العام».. و5,2٪ خسائر لـ «الرئيسي»

4 مليارات دينار حجم السيولة بتراجع 30٪ مقارنة مع 5,7 مليارات في 2017

أكثر الشركات ارتفاعا في 2018	
المدار للتمويل	573,39٪
الصناعات الثقيلة وبناء السفن	108,70٪
يونيكاب للاستثمار والتمويل	88,10٪
اموال الدولية للاستثمار	93,98٪
المعامل	63,12٪
الكويتية السورية	47,60٪
الرابطة	46,33٪
بوبيان للبتروكيماويات	45,52٪
منشآت	43,27٪
الكوت للمشاريع الصناعية	40,00٪

أكبر الشركات انخفاضا في 2018	
دانة الصفاة	(76,61٪)
ريم العقارية	(63,71٪)
مينا العقارية	(59,22٪)
ايفا فنادق	(50,56٪)
مجموعة الراي الاعلامية	(49,17٪)
المدينة للتمويل	(42,25٪)
الإثمار القابضة	(40,76٪)
ان ديجيتال سيرفس القابضة	(39,37٪)
ياكو	(38,86٪)
وثاق	(38,00٪)

النفط يرتفع 2٪ في آخر تداولات العام

أول هبوط سنوي لـ «برنت» منذ 2015

رويترز: ارتفعت أسعار النفط نحو 2٪ في تداولات آخر جلسات العام أمس الاثنين مقتدية بمكاسب أسواق الأسهم، لكنها بصدد أول انخفاض سنوي لها في 3 أعوام وسط مخاوف مستمرة من تخمة المعروض.

وتعززت المعنويات إزاء النفط بتلميحات إلى اتفاق تجارة محتمل بين الولايات المتحدة والصين مع قول الرئيس دونالد ترامب إنه أجرى «مكالمة جيدة جدا» مع نظيره الصيني شي جين بينغ.

وكانت العقود الآجلة لخام برنت مرتفعة 1,04 دولار بما يعادل نحو 2٪ إلى 54,25 دولارا للبرميل. وانخفض برنت نحو 19٪ في 2018 إثر ارتفاع لعامين.

وسجلت عقود الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 46,11 دولارا للبرميل، مرتفعة 78 سنتا أو 1,7٪ عن آخر إغلاق لها. والخام منخفض حوالي 24٪ هذا العام.

وعلى مدى معظم فترات 2018، كانت أسعار النفط في ارتفاع مدفوعة بطلب قوي وبواعث القلق بشأن المعروض، ولاسيما فيما يتعلق بتأثير تجديد العقوبات الأميركية على المنتج الرئيسي إيران والذي دخل حيز النفاذ في نوفمبر.

وارتفعت عقود خام برنت، الذي يعتبر مؤشرا عالميا لأسعار النفط، نحو الثلث بين يناير وأكتوبر لتصل إلى 86,74 دولارا للبرميل.

وكان ذلك أعلى مستوى منذ أواخر 2014، عندما بدأ انحدار حاد في السوق وسط تخمة متنامية في المعروض العالمي، ليتوقع محللون كبار ومتعاملون كثيرون أن يسجل الخام 100 دولار للبرميل من جديد بنهاية 2018.

لكن بدلا من ذلك، محت أسعار برنت كل مكاسب 2018 لتهوي نحو 40٪ عن ذروة العام وتسجل حوالي 53,25 دولارا للبرميل فيما أصبح أحد أشد تراجعات سوق النفط على مدى العقود الثلاثة الأخيرة.

جاء ذلك بعد أن أعطت واشنطن على غير المتوقع استثناءات سخية من العقوبات لأكبر مشتري النفط الإيراني ومع تأثر توقعات الطلب على الخام سلبا بفعل بواعث القلق من تباطؤ الاقتصاد العالمي والنزاعات التجارية بين الصين والولايات المتحدة.

وقال سوكريت فيجاياكار مدير تريفكتا لاستشارات الطاقة «إنقاذ إيران هو الذي فجر حقاً فقاعة سوق النفط الخام وقتها».

تسارع نمو الناتج الإجمالي السعودي لـ 2,5٪ بالربع الثالث

رويترز: أظهرت بيانات من الهيئة السعودية العامة للإحصاء أمس نمو اقتصاد المملكة بأسرع وتيرة له منذ 2016 في الربع الثالث من العام مدعوما بتوسع القطاع النفطي في حين ظل النمو غير النفطي ضعيفا.

ونما الناتج المحلي الإجمالي 2,5٪ عنه قبل سنة. وينطوي ذلك على تسارع مقارنة مع الربع الثاني عندما نما 1,6٪، وفي أسرع إيقاع منذ الربع الأول من 2016 الذي شهد تسجيل النسبة ذاتها.

وتأثر الاقتصاد السعودي سلبا في الأعوام الأخيرة بتدني أسعار النفط وإجراءات التقشف الحكومية الرامية إلى احتواء عجز ضخم في الميزانية. وفي العام الماضي، انكمش للمرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية قبل نحو عشر سنوات.

وتنبئ بيانات أمس بأن التعافي من ذلك التدهور مازال في مراحله الأولى، فقد تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي بدرجة كبيرة بفضل ارتفاع إنتاج النفط، وتوسع القطاع النفطي 3,7٪ عنه قبل سنة في الربع الثالث بعد 1,3٪ في الربع الثاني.

في المقابل تباطأ النمو في القطاع غير النفطي، المهم لخلق الوظائف ولجهود السعودية لتنويع موارد اقتصادها، إلى 2,1٪ من 2,4٪.

وزاد الإقراض المصرفي إلى القطاع الخاص 2,3٪ عنه قبل عام في نوفمبر وهو أسرع نمو له منذ العام 2016.

السعودية تصدر صكوكاً محلية بـ 1,3 مليار ريال

العربية.نت: أصدرت وزارة المالية السعودية صكوكا محلية بقيمة 1,285 مليار ريال.

وأتت الصكوك الجديدة من خلال إعادة فتح إصدار سابق طرحته وزارة المالية في شهر أكتوبر الماضي، والذي ارتفعت قيمته إلى أكثر من 6,5 مليارات ريال.

وبات الإصدار يتوزع على الشكل التالي: شريحة لأجل 5 سنوات بقيمة 2,7 مليار ريال، وشريحة لـ 7 سنوات بقيمة 1,4 مليار ريال، وشريحة لـ 10 سنوات بأكثر من 2,3 مليار ريال.

أكدوا أن تركيا ودبي ومصر ولبنان الأبرز لقضائها

مواطنون لـ «الأنباء»: عطلة رأس السنة القصيرة فرصة لكسر روتين العمل

باهي أحمد

لا شك في أن عطلة رأس السنة تعد فرصة سانحة للعديد ممن يرغبون في تغيير روتين العمل وكسره من خلال رحلات سياحية قصيرة وذلك لأن العطلة الممنوحة لا تتجاوز يومين، حيث إنها تعد فرصة للكثير من المواطنين لقضائها والاستمتاع بها.

«الأنباء» قامت بجولة لمعرفة أبرز الوجهات السياحية التي سيقصدها المواطنون في تلك الفترة، حيث أكد عدد كبير منهم أن تركيا ومصر ولبنان ودبي هي أبرز الدول السياحية التي سيشد الرحال إليها وذلك لقرب المسافة والإجازة القصيرة، حيث اتفق المواطنون على أن تلك الدول لها طبيعة مختلفة عن الكويت اضافة إلى مناخ يميزها عن غيرها.

بداية، أكد المواطن عبدالله الشمري أن انخفاض الليرة التركية ساهم في انخفاض التكاليف على السائح بشكل كبير، حيث تقلصت المصاريف عما كان ينفقه السائح في السابق بنسبة تراوحت ما بين 10 و20٪ وهذا ما أعطى دافعا كبيرا لمحبي السفر والسياحة لاختيار تركيا كوجهة لهم خاصة أنها تتميز بالعديد من الأماكن السياحية والمناظر الخلابة في مناطق مثل كمريماريس واسطنبول وأنطاليا فكل من تلك المناطق له ميزة خاصة تجعلها مختلف عن غيرها.

وأوضح الشمري أنه سافر إلى تركيا 8 مرات ولا يفكر في تغيير وجهته السياحية وذلك لشعوره الدائم بالسعادة الكبيرة في كل مرة يذهب إليها.

بدوره، قال علي العجمي إنه سيستغل عطلة رأس السنة القصيرة بالذهاب إلى شرم الشيخ في مصر حيث إنها تعد وجهة رائعة للسفر في هذه الفترة من العام نظرا لما تتمتع به من جو مشمس وشواطئ لها رونق خاص.

وأضاف أنه نظرا لقصر العطلة الممنوحة في رأس السنة فإن تلك الرحلات القصيرة تعد شيئا رائعا لكسر روتين العمل والعودة إليه بانتعاش أكبر، موضحا أن العطلات الصيفية مختلفة من حيث الوجهات حيث إن مدتها كبيرة لذلك فإنه يفضل الذهاب إلى واجهة أبعد كالسفر إلى أوروبا على سبيل المثال.

من جانبه، أوضح منيف العنزي أنه يفضل قضاء عطلة راس السنة في دول الخليج بشكل دائم بدلا من السفر إلى وجهات بعيدة كأوروبا وأميركا، ووجهته الحالية لأداء العمرة.

وأضاف العنزي أن دول الخليج بشكل عام بها العديد من الأماكن الجاذبة للسياح والتي يستطيع السائح التمتع خاصة في مدن كدبي والمنامة.

بينما اعتبر فيصل الشمري أن تركيا هي الواجهة الأولى له خاصة مناطق عديدة كاسطنبول وأزمير وبودروم وانطاليا وهي الوجهات التركية الأكثر زيارة من قبله خلال السنوات الماضية.

وأضاف أن تلك المناطق تحتوي على جميع مقومات السياحة الناجحة من فنادق فاخرة ومن مناخ رائع، كما أن تركيا في العطلات القصيرة تتميز بقرب المسافة إضافة إلى الأكل الحلال، مشيرا إلى أن متوسط انفاقه يتراوح ما بين 100 و150 دينارا يوميا في تركيا وبذلك فهي تعد من الدول المتميزة في أسعارها السياحية.

بدوره، يرى عبدالله العجمي ان ميزانيته المادية تختلف من عام لآخر وفقا للأنشطة التي يرغب القيام بها، معتبرا ان دبي هي وجهته المفضلة خلال العطلة الحالية والتي يتوقع ان يبلغ متوسط انفاقه في الامارة ما بين 50 و100 دينار يوميا.

بدوره، ينوي باسم محمد السفر إلى تركيا ولبنان لقضاء عطلة رأس السنة، لافتا الى أن المصروفات في لبنان تزيد على تركيا بنسبة 70٪، حيث انه يتوقع ان يصرف 3 آلاف دينار في أسبوع بتركيا مقابل 5 آلاف دينار في لبنان خلال نفس الفترة.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو